

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة والتاسعة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/١٠

الرئيسة: السيدة كريستينا روكّا (الولايات المتحدة الأمريكية)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٠٩ لمؤتمر نزع السلاح.

زملائي الأعزاء، يشرفني أن أراس هذا المؤتمر، وأود أن أبدأ بشكر أسلافي في رئاسة المؤتمر لهذا العام: السيد لعبيدي سفير تونس والسيد أوزوجو سفير تركيا والسيد برشيدا سفير أوكرانيا والسيد جون دنكن سفير المملكة المتحدة. إن وحدة الهدف التي تجلت لدى جميع أعضاء الرئاسة، ورغبتهم المشتركة في إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مسار العمل، وروح الجماعة الصادقة، تثير كلها الإعجاب وتثلج الصدر. وهي دليل على إمكانية إيجاد تناغم بين الأصوات المتباينة، شريطة وجود الإرادة للقيام بذلك.

لقد استهل أعضاء المؤتمر دورة هذا العام كما ينبغي أن نفعل، وذلك بالاتفاق سريعاً على جدول أعمالنا. وأكدنا، على الفور مرة أخرى، أن اهتمامنا المشترك يظل مُنصباً على أربع مسائل رئيسية. وإن مناقشاتنا غير الرسمية، التي أدارها المنسقون السبعة باقتدار، قد أغنت مداولات رئاسة المؤتمر، كما أفادتها تدخلات مستكلمين عديدين رفيعي المستوى، في مقدمتهم الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون. وإن كلمات الدول قد أطّرت الصورة التي تشكلت بذلك، كما أن المشاورات الواسعة التي أجرتها الرئاسة قد ساعدت على سد الثغرات.

وعندما قدمت رئاسة المؤتمر في آذار/مارس مشروع برنامج العمل المعروف بالرمز CD/1840، كان ذلك نتيجة منطقية ومباشرة لهذا العمل. وقد استمعنا لكلمات عديدة تؤيد تشديد الرئاسة المركز على تيسير المناقشة الموضوعية لمسائلنا الرئيسية المتفق عليها، مع البدء في التفاوض بشأن المسألة التي باتت جاهزة لمرحلة إجراء المفاوضات. وينبغي الاعتراف بأن بعض الوفود شككت في ضرورة التمييز الذي يقيمه مشروع برنامج العمل CD/1840 بين المسائل الرئيسية. ولكنه لا شك في أنه يشكل حلاً وسطاً - ولا يمكن والحالة هذه أن يستجيب أصلاً لأهداف أي طرف بكاملها، ولكنه ملائم جداً للدفع قُدماً بمصالح الجميع - أي إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مسار العمل. لن يقدم أي شخص في هذه القاعة أبداً هذه الوثيقة باعتبارها تعكس موقف دولته - ولم يتوخ المشروع CD/1840 قط إفراز فائزين أو خاسرين. كما أنه يشكل أقرب ما بلغه هذا المؤتمر منذ أمد طويل جداً إلى تحقيق إنجاز؛ وقد نجادل بأن إنجازه الموعد تأخر طويلاً. وإذا اعتمد المشروع CD/1840، سنريح كلنا كثيراً وسنخسر قليلاً. ولو أننا كنا نفضل أن يعتمد هذا المؤتمر برنامج عمله في وقت أبكر من العام، فقد سبق له أن تأخر في اعتماد برنامجه، ثم أتبع ذلك بعمل جوهري ومفيد.

إن الولايات المتحدة تعترم، وهي في منصب الرئيس، أن تواصل العمل على نحو وثيق مع السفراء الستة وأن تستمر في دعم المنحى الذي تأسس بفضل العمل الدؤوب الذي قام به الرؤساء السابقون لدورة هذا العام، بل ورؤساء دورات الأعوام الثلاثة الماضية. وسنظل على استعداد لدعم الحوار الواسع، وسنواصل المشاورات، وسنعمل على الإفادة من الدعم الجماعي تقريباً الذي يحظى به أصلاً مشروع المقرر CD/1840 وعلى توسيع نطاقه. وأملنا أن يستعيد مؤتمر نزع السلاح أهميته.

لقد كنا أيضاً نصت خلال الأسابيع التي سبقت تولينا للرئاسة، ونعترم الاستجابة للدعوات الواردة من عدد من الدول الأعضاء إلى إجراء مناقشات إضافية بشأن بنود جدول الأعمال. وبينما سنواصل التركيز على مشروع المقرر CD/1840 باعتباره المحصلة المنشودة لأنشطة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام، نقترح، بدعم من

الرئيسة

السفراء الستة، سلسلة من الجلسات غير الرسمية خلال الجزء الثالث، وذلك في أواخر تموز/يوليه وفي آب/أغسطس. وهدفها تمكين الدول من أن تعالج، مرة أخرى، كامل نطاق المسائل المدرجة في جدول الأعمال الذي اعتمدها في مطلع هذا العام. وقد طلبنا إلى منسقين السبعة أن يستأنفوا أدوارهم ويرأسوا مناقشاتنا مرة أخرى. وجميعهم على استعداد لتيسير مناقشاتنا، وإني أشكرهم على ذلك.

إن التبادل الكامل للآراء خلال مناقشاتنا المتجددة غير الرسمية سيساعد على إنعاش جميع المسائل في أذهان الأعضاء، كما سيساعد على الدفع قدماً بتوافق الآراء بشأن مشروع المقرر CD/1840، وعلى توفير المعلومات لتقريرنا الختامي. واقترح أن ينال كل بند من بنود جدول الأعمال نصيباً زمنياً متساوياً في المعالجة، هو عبارة عن جلسة مدتها نصف يوم لكل بند بالنظر إلى الفترة الزمنية المحدودة المتبقية في دورتنا. ويجدولة هذه الجلسات بعد إجازتنا، سيتسنى للوفود التشاور على أكمل وجه مع عواصم دولهم قبل مناقشاتنا، والترتيب كذلك، إن شاءت، لحضور الخبراء لتلك الجلسات. وأملنا وهدفنا أن تتيح لنا هذه الجلسات السبع غير الرسمية الفرصة لاستعراض جدول أعمالنا بكامله ولحشد مزيد من الدعم لمشروع المقرر CD/1840. وستوزع الأمانة مشروع جدول زمني للأنشطة.

ولا يزال لدينا ما يكفي من الوقت هذا العام لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مسار العمل الجوهري وإلرجاع القيمة إلى العبارة الفارغة ظاهرياً المتمثلة في أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ونعلم مما سبق أن المؤتمر بإمكانه إنجاز أعمال جوهريّة، ولو في الفترات المتأخرة في دورته، ونشجع كل الوفود على إبداء المرونة في مداولاتنا والحماس في مناقشاتنا.

وأود الآن أن أتناول قائمة المتكلمين لجلسة هذا اليوم. ولدي مسجلة لتناول الكلمة وفود البلدان التالية: أستراليا واليابان والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وكندا وفرنسا وسري لانكا والصين ونيوزيلندا. أعطي الكلمة الآن لسفيرة أستراليا، السيدة كارولين ميلر.

السيدة ميلر (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، اسمحي لي أن أهنئك بمناسبة توليك منصب الرئاسة. إننا نتطلع كثيراً إلى العمل معك ونقدم لك دعمنا الكامل. وأود أيضاً أن أشكر سلفك، السفير دنكن وأعضاء هيئة الرؤساء الستة على ما أنجزوه حتى الآن من عمل. وتأكدي من الدعم الكامل والمتواصل من جانب الوفد الأسترالي.

أتناول الكلمة اليوم لإطلاع هذا المؤتمر على إعلان أدلى به رئيس الوزراء الأسترالي، السيد رود، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في خطاب ألقاه في كويتو باليابان عن إنشاء لجنة دولية معنية بعدم انتشار السلاح النووي ونزعه.

وفي بيان مشترك صدر في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، جدد رئيس الوزراء رود ورئيس وزراء اليابان ياسوو فوكودا عزمهما على تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي والتعاون بشكل وثيق على إنجاز مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

السيدة ميلر (أستراليا)

إن أستراليا تضطلع منذ أمد طويل بدور رائد في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ويشمل ذلك إنشاء مجموعة أستراليا وعقد لجنة كانبيرا ومساهمتنا في تعزيز نظام الضمانات النووية، وعملنا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة للأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وستتابع اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار السلاح النووي ونزعه العمل المهم الذي قام به كل من لجنة كانبيرا ومحفل طوكيو في التسعينات من القرن الماضي. وسينظر في استنتاجات هذه اللجنة في أواخر عام ٢٠٠٩ مؤتمر دولي كبير للخبراء ترعاه أستراليا. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية للجنة في تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز معاهدة عدم الانتشار بتمهيد السبيل لعقد مؤتمر استعراض ناجح في عام ٢٠١٠. وسيشارك في رئاسة اللجنة رئيس الفريق الدولي المعني بالأزمات، غارث إفتر، الذي أشرف، بصفته وزير الخارجية الأسترالي السابق، على أعمال لجنة كانبيرا.

ونتوقع أن يكون أعضاء اللجنة من كبار الخبراء الدوليين من مجموعة من البلدان. وتجري أستراليا واليابان مشاورات ثنائية بشأن علاقة التعاون الخاصة باللجنة على وجه التحديد، ولا بد أن أضيف أنني تكلمت مع السيد إفتر هذا الصباح وطلب مني أن أبلغ مؤتمر نزع السلاح رغبته في التشاور على نطاق واسع جداً مع جميع الدول المهتمة، المنضمة منها وغير المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار على حد سواء، في المرحلة التمهيدية لوضع النظام الداخلي لهذه اللجنة. لذلك، أتطلع إلى إجراء مناقشات مع الزملاء هنا.

وأود أيضاً أن أعنتم هذه الفرصة للإعراب عن دعم وفد بلدي الكامل لمقترح رؤساء دورة عام ٢٠٠٨ بشأن برنامج للعمل في صيغته الواردة في الوثيقة CD/1840. إن هذا المقترح يفيد من العمل الممتاز الذي قام به الرؤساء الستة لدورة العام الماضي، والذي تتوج بالمقترح L.1. وقد دعم وفد بلدي أيضاً المقترح L.1 بقوة. إن الوثيقة CD/1840 تشكل مقترحاً متوازناً جرى النظر فيه بإمعان للشروع في عملنا. وقد أجريتم أنت وزملاؤك في هيئة الرؤساء الستة مشاورات واسعة أساسها حسن النية بشأن هذا المقترح. إنه لا يتضمن إصدار أحكام مسبقة على موقف أية بلدان إزاء أي مسألة أساسية، وهو يتيح لنا إمكانية بدء العمل الجاد فيما يتعلق بجميع المسائل الأربع الأساسية. وتنضم أستراليا إلى الوفود العديدة التي أعربت عن دعمها للوثيقة CD/1840 هذا العام. فمن الصعب على أستراليا تقبل احتمال أن يفشل هذا المؤتمر عاماً آخر في أداء مهمته. إن الأغلبية الواسعة من الوفود الحاضرة في هذه القاعة تدعم هذا المقترح. ونحث الدول القليلة التي لم تقبله بعد على إعادة النظر بشكل عاجل في موقفها. فغير مقبول بأي حال من الأحوال أن يظل المحفل الرئيسي في العالم لإجراء المفاوضات بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح عاجزاً عن الشروع في عمله الجوهري.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا على كلمتها وعلى عباراتها اللطيفة الموجهة إلى الرئاسة. والمتكلم التالي المدرج في قائمتنا هو سفير اليابان.

السيد تاروي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، بما أنني أتناول الكلمة أول مرة في ظل رئاستك، أود أن أعرب عن تهنئي لك، معالي السفيرة روكا، بمناسبة توليك منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح الرفيع.

السيد تاروي (اليابان)

وقبل أن ألقى كلمة بلدي بشأن مشروع المقرر CD/1840 المتعلق ببرنامج للعمل، أود أن أضيف إلى التعليقات التي قدمتها زميلتي الأسترالية، السفيرة ميلر، بشأن مبادرة اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار السلاح النووي ونزعه.

ففي ١٢ حزيران/يونيه، أصدر رئيس وزراء اليابان، ياسوو فوكودا، ورئيس وزراء أستراليا، كيفين رود، بياناً مشتركاً لتأكيد الأهمية الخاصة للعلاقة بين اليابان وأستراليا ولتعزيز الشراكة الشاملة والاستراتيجية بين البلدين. وفي البيان المشترك، حدد الزعيمان عزمهما على تعزيز النظام الدولي لتزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، رحبت اليابان باقتراح رئيس الوزراء رود في ٩ حزيران/يونيه في كيوتو بإنشاء لجنة دولية معنية بعدم انتشار السلاح النووي ونزعه. وتجري اليابان وأستراليا مشاورات ثنائية بشأن علاقة التعاون الخاصة بهذه اللجنة على وجه التحديد، ونأمل أن تساهم في تعزيز النظام الدولي لتزع السلاح النووي وعدم الانتشار تمهيداً لمؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

أما بخصوص مسألة الوثيقة CD/1840، فإن وفد بلدي يشيد كثيراً بالجهود المخلصة للرؤساء الستة لدورة هذا العام القائمة على إنجازات العاميين الماضيين والرامية إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مسار العمل الجوهري. وفي هذا السياق، ندعم بشكل كامل نهج الرئيسة المتمثل في مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء التي لا تزال لديها مخاوف بخصوص مشروع المقرر المتعلق ببرنامج للعمل. ويمكنك أن تنقي بتعاون اليابان على أكمل وجه.

ينبغي الاعتراف بأن مشروع المقرر CD/1840 هو بمثابة حل وسط متوازن بشكل جيد، على غرار المقترح الشامل الوارد في الوثيقة L.1. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يفيد من المقترح الشامل، ويعالج الشواغل المحددة التي أعربت عنها الوفود. ويمكن أن تقبل اليابان التعديل المُدخل على الوثيقة L.1، وهي تؤيد اعتماد مشروع المقرر CD/1840.

وفيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تود اليابان أن تشدد مجدداً على أن أي وفد لم يعترض على إجراء مفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية الخاصة بالأسلحة النووية وغيرها من المتفجرات النووية رغم وجود خلافات بخصوص طريقة هذه المفاوضات ونطاقها. ورغم أن مشروع المقرر CD/1840 يذكر الهدف الواضح المتمثل في التفاوض بشأن فرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية، فإنه لا يستبق بأي شكل نتائج المفاوضات. وبعبارة أخرى، يوفر مشروع المقرر إطاراً لمفاوضات دون شروط مسبقة. وهكذا، فإنه، فيما يخص ما ينبغي أن يشكل "طريقة المفاوضات ونطاقها"، من قبيل إمكانية وكيفية إدراج مسألتَي التحقق والمخزونات، يتيح لكل دولة عضو إمكانية الدفاع بحرية عن مواقفها وأولوياتها وتقديم مقترحات بشأن أي مسألة تعتبرها ذات صلة أثناء المفاوضات.

ولإحراز التقدم في مجال نزع السلاح، ينبغي أن تتقدم المناقشات في كل ميدان بشكل مستقل ووفق أسسها الموضوعية، ولا يليق منطقياً كبح التقدم الممكن في مجالٍ ما لمجرد إحراز تقدم أبطأ في مجالات أخرى.

السيد تاروي (اليابان)

والحالة هذه، فإن مشروع المقرر CD/1840 شامل ومتوازن لأنه يتيح إمكانية إجراء مناقشات جوهرية بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية الثلاثة الأخرى، وذلك بغرض جعل التوافقات والاتفاقات ممكنة في المستقبل وإدراج إمكانية إجراء مفاوضات في المستقبل تحت أي بند من بنود جدول الأعمال. لذلك، لا نجد مبرراً لعدم قبول مشروع المقرر CD/1840 واستئناف العمل الجوهري لمؤتمر نزع السلاح على أساسه.

وختاماً، تعتقد اليابان أنه لا جدال في أن مؤتمر نزع السلاح سيساهم في تعزيز الأمن الدولي بأدائه لدوره كمحفل العالم الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وباستمرار حالة الجمود في المؤتمر، نُديم الأزمة المتواصلة التي أوجدناها في البيئة الأمنية الدولية بعدم تحركنا. يلزمنا إذن شعور أقوى بالهلع إزاء هذا الوضع غير المستقر. إني أناشد جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بأن تتحرك الآن بأقصى سرعة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على كلمته وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الاتحاد الروسي، السفير لوشخينين.

السيد لوشخينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدتي الرئيسة، يرحب بك الوفد الروسي ترحيباً حاراً كرئيسة للمؤتمر، ونود أن نؤكد لك دعمنا وعوننا التامين ونتمنى لك كل التوفيق.

يعتقد الوفد الروسي أن قدراً هائلاً من العمل المفيد أُنجِز خلال دورة المؤتمر الشتوية هذا العام. والنتيجة مشروع مقرر المؤتمر الذي أعده الرؤساء الستة بشأن برنامج العمل (CD/1840). إن هذا المشروع في حقيقة الأمر حصيلة كثير من العمل والمشاورات العديدة مع كل الوفود والمحصلة المنطقية لجهودنا خلال الفترة الأخيرة في سبيل تطبيع الوضع في مؤتمر نزع السلاح. ولدينا كامل الحق في أن نهنئ بعضنا على هذه الخطوة الهامة إلى الأمام. لا يلائمنا بطبيعة الحال كل شيء في هذا المقترح. ولا تشعر وفود أخرى إزاءه، في واقع الأمر، بالرضا الكامل. فنحن، على سبيل المثال، نرغب في وجود ولاية أقوى وأكثر تركيزاً فيما يتعلق بما يشكل بالنسبة لنا البند ذا الأولوية في جدول الأعمال، أي البند ٣، وعنوانه منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبهمننا، طبعاً، سن ولاية للتفاوض بشأن مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وإنشاء لجنة مخصصة معينة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولدينا أيضاً مسائل فردية ذات طابع إجرائي. ومع ذلك، فإننا مستعدون لعدم معارضة هذه الوثيقة توجيهاً لاستئناف العمل الجوهري لمؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن. لقد أعلننا هذا الموقف بصفتنا الوطنية، وتأكد الموقف ذاته في البيان الذي قدمته مجموعة أوروبا الشرقية في مستهل الدورة الربيعية، والذي أيده الوفد الروسي كلياً. فلا يمكننا إلا بخطو خطوات من هذا القبيل نحو بعضنا البعض تحقيق توافق الآراء والمساهمة في إحياء دور حركة نزع السلاح المتعددة الأطراف على الصعيد العالمي.

سيدتي الرئيسة، يهمننا أن تكون مشاوراتك، التي تعتزمين مواصلتها مع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ومع المجموعات الإقليمية بناءة ومثمرة. وإننا، في الوقت ذاته، مقتنعون بأن السعي من أجل تحقيق توافق الآراء بشأن برنامج عمل المؤتمر سيتعزز أيضاً بمواصلة المناقشات المواضيعية المعمقة لجميع بنود جدول الأعمال التي

السيد لوشخينين (الاتحاد الروسي)

بدأنها في الدورة الشتوية. إننا مقتنعون بأن هذا النوع من التحوار سيفيد المؤتمر وسيقربنا أكثر من تحقيق توافق الآراء بشأن مشروع برنامج العمل. وبهذا الخصوص، ندعم مقترح الرؤساء الخاص بتنظيم المرحلة الختامية لأعمال دورة هذا العام. ونجد هذا المقترح في الوثيقة CD/WP.549/Add.2.

ونتوقع أن تجعل المناقشات المحدد موعدها في هذه الوثيقة في ٥ آب/أغسطس بشأن المسألة التي تكتسي طابع الأولوية بالنسبة لروسيا، أي ضمان الأمن في الفضاء، بالإمكان مواصلة المناقشة المواضيعية التي بدأت في الدورة الربيعية، بما في ذلك بشأن المشروع الروسي - الصيني لمعاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وبشأن مسألة الشفافية وتدابير بناء الثقة في مجال الأنشطة المتصلة بالفضاء الخارجي.

من الواضح أن نصف اليوم المخصص لهذه المسألة قد يكفي بالكاد لمناقشة شتى جوانب مشروع المعاهدة، بما في ذلك الأسئلة التي وردت من عدد من البلدان. وبهذا الخصوص، نود، نحن وزملائنا الصينيون، أن نقترح على كل الوفود المهتمة مواصلة المناقشات اليوم التالي، ٦ آب/أغسطس، في سياق جلسة غير رسمية ذات مدى زمني غير محدد ومشاورات ثنائية. ونرحب تماماً، بطبيعة الحال، بمشاركة الخبراء من عواصم البلدان في هذا النوع من المشاورات. وسيكون الخبراء الروس على أهبة الاستعداد للرد على الأسئلة والإدلاء بتعليقات على مشروع المعاهدة. وندعو الجميع إلى المشاركة، وتشمل هذه الدعوة، كما قلت، الخبراء من عواصم البلدان.

ولعلمكم، ينبغي أيضاً أن أقول إنه، وبالاتفاق مع سلطات لجنة الأمم المتحدة المعنية بأوجه استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، عرض ممثل لبعثتنا في جنيف بياناً عن مشروع معاهدة الفضاء الخارجي في فيينا يوم ١٧ حزيران/يونيه، وذلك في الدورة الحادية والخمسين للجنة. وفصلّ البيان الأسباب التي دعت روسيا والصين إلى إطلاق هذه المبادرة، وأوضح عناصر المعاهدة الأساسية، وبيّن بالتفصيل الحجج القانونية الكامنة وراء أحكامها الرئيسية. وإن رد فعل معظم الوفود والمراقبين إزاء مقترحنا المتعلق ببدء التفاعل الحقيقي بين مؤتمر نزع السلاح ولجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي فيما يتعلق بمعاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي كان إيجابياً للغاية. وينظر مكتب اللجنة ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في مسألة الأشكال الممكنة للعمل المشترك في هذا الصدد. ونرى أن تقديم مشروع المعاهدة في فيينا قد شكّل خطوة عملية مفيدة لتنظيم العمل المشترك في مجال ضمان الأمن الفضائي بين مؤتمر نزع السلاح واللجنة المعنية بأوجه استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الاتحاد الروسي على عباراته اللطيفة في حق الرئاسة

وعلى كلمته. وأعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة متشالي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، في البداية، اسمحي لي من فضلك أن أضيف تهنئة وفد بلدي لك بمناسبة توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها رؤساء دورة عام ٢٠٠٨ للمؤتمر حتى الآن من أجل توجيه مناقشاتنا في هذا المحفل بغرض إحراز تقدم فيما يتعلق ببرنامج للعمل.

منذ تقديم الوثيقة CD/1840 في آذار/مارس هذا العام، تابع وفد بلدي عن كثب مداخلات الوفود العديدة التي تكلمت عن عجز المؤتمر المتواصل عن الاتفاق على برنامج للعمل. كما أعربت وفود عديدة عن أسفها للجمود الذي ساد المؤتمر على مرّ السنوات العديدة الماضية.

غير أن المرء، إذا تأمل مؤتمر نزع السلاح، لا يمكن أن يدعي أن هيكله لا يسمح بإجراء مفاوضات. وبالفعل، ما كان للمؤتمر، لو كان الأمر كذلك، أن يتفاوض بشأن أي معاهدة حتى الآن. ولا يمكن المجادلة بأنه لو كان لدى أمانة المؤتمر عدد أكبر من الموظفين لبدأت المفاوضات. ولا يمكن القول إن وجود نقص في التمويل يمنع المؤتمر من التفاوض. كما لا يمكن إثبات أن جدول أعمال المؤتمر لا يتيح إمكانية إجراء مفاوضات.

وبالمثل، كثيراً ما يقال إن النظام الداخلي بحاجة إلى إعادة النظر فيه. ولكن النظام الداخلي لا يمنع المفاوضات. بل إنه، على خلاف ذلك، يتوخى فقط تنظيم عمل مؤتمر نزع السلاح وتوجيهه وتسريعه. ولكن يبدو أن ثمة وفرة في الخبراء في النظام الداخلي، كما يبدو أن ثمة وفرة في تفسيرات مختلف المواد. ويبدو أن لجنة متخصصة تعني أحياناً مسألتين مختلفتين بالنسبة لوفدين مختلفين، بل إن برنامجاً للعمل قد يعني على ما يبدو ثلاثة أشياء مختلفة بالنسبة لوفدين مختلفين فقط.

كما أن قاعدة توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح كثيراً ما أُشير إليها باعتبارها السبب الرئيسي في أن المؤتمر لم يستطع التفاوض على أي شيء في العامين الأخيرين. أليست إساءة استعمال قاعدة توافق الآراء، وليس القاعدة في حد ذاتها، هي التي خلقت المشكل؟ إن قاعدة توافق الآراء لا تنطبق تلقائياً؛ فأعضاء مؤتمر نزع السلاح هم من يختارون متى وكيف يطبقونها. وعندما تُستعمل لمنع بدء المفاوضات - وليس لمنع إنهاؤها، قد يفهم المرء لماذا يشير البعض إلى "استبدال قاعدة توافق الآراء". علينا إذن ألا ننسى أن الدول الأعضاء - وليس "الآلية" أو المؤسسة - هي التي تقرر التفاوض من عدمه.

يعزى عدم إجراء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح إلى عدد من الأشياء، ولكن العديد من الوفود والمعلقين كثيراً ما يشيرون إلى عدم وجود الإرادة السياسية كأحد الأسباب - وربما السبب الرئيسي - لعدم إحراز تقدم في المؤتمر خلال السنوات الماضية. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا نغفل أننا، كممثلين لبلداننا، يمكن أن نضطلع بدور مهم بتقديم توصيات إلى رؤسائنا بشأن إجراءات من شأنها التأثير في ممارسة الإرادة السياسية أو تشكيلها.

لقد ذكرَ سفير المملكة المتحدة الأسبوع الماضي الوفود في ملاحظاته الختامية كرئيس للمؤتمر بأن المتشالي ينبغي ألا يصبح عدو الجيد. وسيذهب وفد بلدي في الحقيقة أبعد من ذلك ليقول إننا إذا انتظرنا أن يعتمد مؤتمر

السيدة متشالي (جنوب أفريقيا)

نزع السلاح برنامج العمل المثالي قد ننتظر أمداً طويلاً. لم يدع أي من رؤساء دورة عام ٢٠٠٨ لمؤتمر نزع السلاح أن الوثيقة CD/1840 مثالية، وهذه حقيقة اعترف بها عدد من الوفود منذ تقديم الوثيقة بصفة رسمية، كما سمعنا للتو زميلنا من الاتحاد الروسي يقول. كما أن وفد بلدي لا يعتقد بالتأكيد أن الوثيقة CD/1840 مثالية، وكذلك لم تكن الوثيقة L.1 في عام ٢٠٠٧ أيضاً مثالية. غير أنه يعتقد أن الوثيقة CD/1840، وإن لم تكن مثالية، فهي تشكل ما هو ممكن وعملي في ظل الظروف الراهنة.

واضح أن كل الوفود لديها أولويات، ولكن الأولويات على اختلافها لا ينبغي بالضرورة أن يلغي بعضها بعضاً. يمكننا بقليل من المهارة وبكثير من المرونة والتوافق أن نتعاون بدل أن نتصارع. إن وفد بلدي بالتالي على استعداد للانضمام إلى حركة توافق للآراء بشأن الوثيقة CD/1840.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة جنوب أفريقيا على كلمتها وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غرينيوس (كندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، تقبلي من فضلك تهنئي بمناسبة تقلدك منصب الرئاسة.

يشرف كندا أن تقدم، باسم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، في مؤتمر نزع السلاح، تقرير المؤتمر المعنون: "الأمن في الفضاء: الجيل القادم"، والذي عقد في جنيف في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل من هذا العام. وانهقد المؤتمر هذا العام بدعم مالي ومادي من حكومات كل من جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي وكندا، وكذلك من مؤسسة العالم الآمن ومؤسسة سايمتر. وبالإضافة إلى التقرير الموجز، سيعقد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح كذلك منشوراً سيعمم في وقت لاحق من هذا العام.

وكما يعلم كثير منكم، فهذا المؤتمر هو الآخر في سلسلة من المؤتمرات السنوية التي يعقدها المعهد بشأن مسألة الأمن الفضائي واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وهذه المبادرة هي من بين الفرص القليلة المتاحة لجمع أعضاء مؤتمر نزع السلاح بالأكاديميين والخبراء والمنظمات غير الحكومية والعلماء والقطاع الخاص لمناقشة التحديات المطروحة في مجال الفضاء ولتحفيزنا على التفكير في سبل معالجة هذه المسائل. وإنني، بوصفي مشارك لأول مرة في المؤتمر، قد وجدته مفيداً للغاية من الناحية التثقيفية.

وستكون كندا ممتنة لو صدر هذا التقرير بوصفه وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح ووزع على جميع الدول الأعضاء. كما نقترح الإشارة إليه في فرع مناسب من تقرير المؤتمر لهذا العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكن للوفود التي ترغب في الحصول فوراً على نسخة من تقرير المؤتمر الاتصال مباشرة بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا على كلمته وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

السيد دوبييل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيسة، بما أن هذه أول مرة أتناول فيها الكلمة منذ أن أصبحت رئيسة مؤتمر نزع السلاح، اسمحي لي أولاً وقبل كل شيء أن أهنئك بمناسبة توليك هذا المنصب. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد لك دعم وفد بلدي التام في أداء مسؤولياتك.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر والقرار ١٨٤٠، أحيلكم إلى البيان الذي ألقته الرئاسة السلوفينية باسم الاتحاد الأوروبي في ١٥ أيار/مايو الماضي، والذي تؤيده بطبيعة الحال.

وكما تعلمون، اقترح رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد نيكولا ساركوزي، في خطابه الذي ألقاه في شيربورغ يوم ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨، خطة طموحة لنزع السلاح، واتخذ تدابير للشفافية لم يسبق لها مثيل من جانب دولة حائزة للسلاح النووي. وإن الورقة البيضاء المتعلقة بالدفاع والأمن الوطني التي قدمها رئيس الجمهورية في ١٧ حزيران/يونيه الماضي تعيد تأكيد هذه المسألة: إن فرنسا لديها عزم راسخ على المضي قدماً في هذا المسار.

في شيربورغ، اقترح الرئيس، على وجه الخصوص، دعوة خبراء دوليين للقدوم من أجل معاينة تفكيك منشآتنا لإنتاج المواد الانشطارية العسكرية في بيارلات وماركول. ويشرفني، زملائي الأعزاء، أن أجدد اليوم تلك الدعوة أمامكم، ويسعدني أن أعلن أنه ستنظّم زيارة إلى تلك المنشآت في ١٦ أيلول/سبتمبر القادم. وجميع الدول الأعضاء في هذا المحفل مدعوة لإيفاد ممثل لو كانت ترغب في ذلك. وسيكون وفد بلدي على استعداد في الأسابيع القادمة لتزويدكم بكل المعلومات العملية اللازمة.

على نحو ما أكدته في كلمتي التي ألقيتها في ٢٧ آذار/مارس الماضي، تتخذ فرنسا الشفافية وسيلة لتعزيز الثقة. وإن التزامها بنزع السلاح يتجلى في إجراءات ملموسة. والدعوة التي جددت أمامكم اليوم تدل مرة أخرى على ذلك. ولأن الثقة والشفافية والمعاملة بالمثل تشكل جوهر أساس الأمن الجماعي ونزع السلاح، ندعو المجتمع الدولي إلى الشروع في تنفيذ خطة العمل التي اقترحتها رئيس الجمهورية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على كلمته وعلى عباراته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد جاياتيليك (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، اسمحي لي أن أنضم إلى زملائي في تهنئتك بمناسبة توليك منصب الرئاسة والإعراب لك عن أفضل التمنيات، لا سيما وأنا خبرناك في منصبك السابق صديقة جيدة وحميمة لسري لانكا.

أود أن أتكلم بنبرتين، تختلفان نوعاً ما، ولكنهما بالتأكيد غير متناقضتين. وإحداهما نبرة تفاعل.

بالتطلع إلى الأفق السياسي العالمي، يمكن ملاحظة مؤشر التغيير، ما قد يمكننا من أن نعيد إلى الواجهة المثلى العليا لهذا المؤتمر، ألا وهي نزع السلاح الشامل والتام. وقد رأينا هذه الإمكانية تلوح آخر مرة في ريكيافيك في

السيد جاياتيليك (سري لانكا)

عام ١٩٨٦، ولكنها احتفت منذئذ. ذلكم، إذن، شعور التفاؤل الذي وددت نقله إليكم، وأتمنى أن نستمكن في المستقبل المنظور من إحراز تقدم جدي في شيء لم نخدمه، للأسف، إلا لفظياً.

أما النبرة الثانية التي أود توقيعها فهي نبرة الواقعية.

كما تعلمون، ارتبطت سري لانكا منذ أمد طويل بقضية نزع السلاح وساهمت في مؤسساتها، حيث رأست أركان مهمة من العملية. ونظراً لموقعنا ولوضعنا، لدينا أيضاً مصلحة في هذا الشأن، ولكن لا يخفى أننا لسنا طرفاً. بالتالي، يمكننا أن نفكر بشكل أكثر موضوعية إلى حد ما في النقاش والتداول. وأعتقد أننا ينبغي ونحن بصدد ذلك أن نكون نوعاً ما أكثر واقعية مما نحن عليه حتى الآن. لا جدال في أن الوثيقة CD/1840 أساس جيد للمناقشة. وإن سري لانكا، وقد ساهمت في سابقتها، لا يساورها أي شك في ذلك. غير أنني أود أيضاً أن ألفت الانتباه إلى بعض المفارقات البنيوية الكامنة، أو مشاكل الشكل الهيكلي، التي ينبغي معالجتها إذا أُريد لهذا الجهد أن ينجح.

ماذا أعني بهذا؟ تفضل الوثيقة CD/1840، على غرار سابقتها، بنداً على غيره من بنود جدول الأعمال. وقد يكون لذلك منطوق سليم. والحجة أنه توجد إمكانية أفضل للتفاوض الموضوعي بشأن ذلك البند. ولكن ذلك البند المحدد، والمقدم على ما سواه، يعني بعض الدول الأعضاء أكثر من غيرها. وإذا شعرت تلك الدول الأعضاء بأن مصالحها الوطنية الأساسية تتعارض مع روح الوثيقة CD/1840، فلن يتعلق الأمر عندئذ بمجرد حفنة من الممانعين المقتنعين بأن الرهانات تنطوي على خطورة أكبر، لو صح لي أن أقول ذلك؛ ولهذا، ينبغي معالجة شواغلها بكثير من الجدية. وإذا تصورت هذه الدول أن هذا الأمر أخطر من أن يستهان به وأن مصالحها الاستراتيجية والأمنية الأساسية في خطر، قد يتعين علينا أن نبذل جهداً أكبر لإلحاقها بالركب. وقد يعني ذلك، في الحقيقة، النظر من جديد في بنود جدول الأعمال الأخرى، لأنه يوجد، كما لا يخفى، بالنسبة لبعض الدول رابط ضمني، وقد يمكن إحراز تقدم فيما يتعلق بالمواد الانشطارية، على سبيل المثال، لو تحقق تقدم فيما يخص بعض البنود الأخرى من جدول الأعمال. وبالتالي، حسب جديتنا وصدقنا، قد يلزمنا، حتى في ظل هذا الترتيب وفق الأولوية، العودة إلى بعض البنود الأخرى من جدول الأعمال وتحسين وضعها، وذلك، على وجه التحديد، من أجل إحراز تقدم.

وددت فقط أن أشاطركم هذه الأفكار مؤكداً أننا نعتقد أن الوثيقة CD/1840 تعد بالتأكيد أساساً لمفاوضات جدية للغاية وينبغي ألا تُواجه بالرفض المطلق من جانب أي شخص.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل سري لانكا على كلمته وعلى العبارات الطيبة التي

وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً لك، سيدتي الرئيسة. أولاً وقبل كل شيء، يقدم الوفد الصيني تهنتته الحارة إلى السفارة روكا. بمناسبة توليها لمنصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإننا سعداء جداً لكونها تضيفي البعد الجنساني على المؤتمر، ونتمنى أن يمنح هذا الأمر جرعة من الحيوية لأعماله. ونتمنى لك التوفيق. إن الوفد الصيني سيتعاون معك بشكل كامل في مساعيك.

ثانياً، يلاحظ الوفد الصيني أن السفارة السيدة روكا أعربت في كلمتها بوضوح عن تمنياتها بأن يتوافق المؤتمر على برنامج عمله ولو أن الوقت تأخر بعض الشيء. كما لاحظنا أن بعض الوفود أعربت منذ انعقاد الجزء الثاني من الدورة عن مجموعة من الآراء، بما في ذلك بعض دواعي القلق، بخصوص عمل المؤتمر. ونأمل بصدق أن تكون جميع الأطراف المعنية على استعداد لمواصلة العمل من أجل الشروع في حوار بناء ومشاورات لتضييق الخلافات والتوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق على برنامج عمل يحظى بقبول الجميع.

ثالثاً، نلاحظ أن السفارة السيدة روكا اقترحت في كلمتها عقد مناقشات غير رسمية في أواخر تموز/يوليه وفي آب/أغسطس بشأن أعمال المؤتمر قبل الاتفاق على برنامج عمل. كما نلاحظ أن سفير الاتحاد الروسي الموقر عرض مقترحاً محدداً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتأييده الصين بشكل كامل.

إن الوفد الصيني، وباختصار، مستعد للعمل سوية مع الوفود الأخرى من أجل إحراز تقدم في أعمال المؤتمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين على كلمته وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي أن أردد التعليقات التي أدلى بها زملائي الآخرون بتهنئتك بمناسبة توليك منصب الرئيس. ونتطلع كثيراً إلى العمل معك كما عملنا مع الزملاء الآخرين الذين تحمّلوا مسؤولية الرئاسة خلال هذا العام.

أود أن أتناول بعض النقاط التي أثرت أثناء مناقشة هذا الصباح، وأظن أننا أجرينا مناقشة جيدة بشأن مجموعة من الأمور هذا الصباح. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر على اقتراحك في كلمتك بأن نستأنف بعض المناقشات غير الرسمية بشأن المسائل الأساسية، وسنكون بالتأكيد سعداء جداً بأن يحدث ذلك. ونظن - كما قلت، سيدتي الرئيسة - أن أي شيء يساعد على إنعاش كل المسائل في أذهان الأعضاء ويذكرنا جميعاً فعلياً بالمسائل المعروضة علينا لا يمكن إلا أن يكون إيجابياً، وإذا تعدى ذلك أيضاً وساعد على الدفع قدماً بتوافق الآراء بشأن الوثيقة CD/1840 فسيكون ذلك بالتأكيد أمراً قيماً. وكما أشرت، من المهم أيضاً، بطبيعة الحال، أن نهم كثيراً في هذه المرحلة بطبيعة التقرير النهائي الذي سيقدمه المؤتمر كحصيلة لمداولاته خلال دورة هذا العام.

وقد نوهنا بالمقترح الذي قدمه زميلنا الروسي الموقر وأيده زميلنا الصيني الموقر والداعي إلى فسح المجال، إذا تعذر إتمام المناقشة في جلسة واحدة، لاستكمالها، على سبيل المثال، في إطار حدث هامشي أو ترتيب آخر، ونظن أن هذه فكرة جيدة. فلن نريد، بطبيعة الحال، أن نوقف المناقشة عند ذلك الحد. وأظن كذلك أنه من الزهامة القول إننا في مأزق، وأظن أن مؤتمر نزع السلاح يواجه عدداً من المآزق منذ مدة. وأظن أننا ندرك جميعاً

السيد ماكاي (نيوزيلندا)

أن الدول، ما لم نبدأ المفاوضات فعلاً، ليس لدى العديد منها فعلياً لا الإرادة ولا القدرة لتوفير النوع اللازم من الموارد لإجراء مناقشة مستفيضة لأي من هذه البنود. وإنني، إذ أقول ذلك، أظن أننا شهدنا مناقشة جيدة جداً لتلك البنود في ما مضى، وأظن، كما أقول، أن ما قدمته مقترح جيد جداً سندعمه بقوة.

وتتعلق الملاحظة الثانية التي أود تقديمها بالوثيقة CD/1840، وقد أشار عدد من الزملاء إلى ذلك في تدخلاتهم هذا الصباح. إننا ندعم بالتأكيد تعليقاتك وحثك الزملاء على التحرك من أجل تحقيق توافق للآراء على أساس الوثيقة CD/1840. وكما تقولين، فهي لا تلائم مصالح الجميع، ولكنها تشكل أيضاً، في نظرنا، أفضل أساس للدفع قدماً بعملنا في مؤتمر نزع السلاح. ورغم أنه، كما لاحظ زميلنا الموقر من الصين، قد حصل بعض التأخر في الاتفاق على برنامج عمل، فإنه في واقع الأمر لم يفت الأوان مطلقاً للاتفاق عليه. إننا نؤيد كثيراً التعليقات التي أدلي بها هنا بخصوص الوثيقة CD/1840.

وفيما يتعلق بموقفنا الوطني، سنكون أيضاً سعداء جداً ببدء المفاوضات بشأن أي من المسائل الأساسية المعروضة على المؤتمر. أجل، سنكون سعداء جداً ببدء المفاوضات بشأن أي منها. وبوصفنا دولة غير حائزة للسلاح النووي تتبنى موقفاً حازماً جداً إزاء مسألة الأسلحة النووية، نرغب على وجه الخصوص في أن تبدأ المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. ونحن، إذ نقول ذلك، نعترف بأنه من اللازم البدء من نقطة ما؛ ولو أنه صحيح بالتأكيد، كما قال زميلنا الموقر من سري لانكا، إنه توجد آراء مختلفة عديدة داخل المؤتمر بخصوص ما ينبغي أن يتضمنه برنامج عملنا بالتحديد، فيجب علينا، في نظرنا، أن نبدأ بأحد العناصر الأساسية. والواقع أن أيّاً من الوفود هنا ليس في موقف يسمح له ببدء مفاوضات جديدة بشأن كل المسائل الأساسية المعروضة على المؤتمر - وأظن أن ذلك يصح بالتأكيد في حالة الوفود غير الكبيرة. فليس ذلك ببساطة اقتراحاً عملياً. وإذا نظرنا إلى آخر نصر كبير لمؤتمر نزع السلاح، أي اتفاقية الأسلحة الكيميائية - وكان نصراً كبيراً حصل للأسف منذ أمد طويل، سنجد أن المؤتمر لم يحاول حينها التفاوض في الوقت نفسه بشأن الاتفاقية ومسألة أو مسألتين أو ثلاث أو أربع من المسائل الأساسية الأخرى. فما كان من الممكن أن يحدث ذلك بكل بساطة. ولو حاولنا القيام بذلك في حالة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لما كان لدينا اتفاقية للأسلحة الكيميائية، وسيكون المجتمع الدولي أفقر وسنكون جميعاً أفقر وستكون نظمنا الأمنية الوطنية أضعف. إذن، أعود مرة أخرى إلى مسألة أننا ينبغي أن نبدأ من نقطة ما، وأظن أنه يتبين من التعليقات المدلى بها، ليس هذا العام فحسب وإنما كذلك في الأعوام السابقة، أن البند الذي يتيح أكبر إمكانية لتحقيق التقدم هو معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وفق الصيغة المحددة في الوثيقة CD/1840.

زملائي، أظن أحياناً أننا نرتكب خطأ عزل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية عما سواها - وكلنا نفعل ذلك. وبالرجوع إلى تعليقي السابقة، نود، باعتبارنا دولة غير حائزة للسلاح النووي وملزمة التزاماً شديداً بتزعم السلاح النووي، ونريد، وهذه هي التعليمات الصادرة إلي من عاصمة بلدي، أن يتحقق التقدم في مجال نزع السلاح النووي. ونعتقد أن من شأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تساهم في نزع السلاح النووي. ونعتقد أنها كلما ازدادت شمولية ستساهم أكثر في نزع السلاح النووي. ونود بالتالي أن تشتمل على آلية التحقق.

السيد ماكاي (نيوزيلندا)

ونود أن تشمل المخزونات القائمة. ولكن ما لا نتوقعه هو أن يتفق الجميع مُقدماً على محتوياتها. وعندما نبدأ المفاوضات، سنجادل بقوة وسنقدم حججاً قوية جداً لصالح إدراج التحقق والمخزونات القائمة. غير أنه لن يكون من الواقعية، في نظرنا، أن يجلس جميع من يوجدون في هذه القاعة ويعرضوا ما يعتقدون أنه ينبغي أن تتضمنه المعاهدة قبل أن نبدأ المفاوضات. فذلك حصيلة التفاوض. وليس شيئاً نحدده قبل التفاوض.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى النقطة الثالثة، التي ترتبط أيضاً، على ما أظن، ارتباطاً وثيقاً جداً بترع السلاح النووي، ويتعلق الأمر بالبيان الذي ألقاه زميلنا الموقر من أستراليا واليابان بخصوص المبادرة المتخذة لإنشاء لجنة دولية معنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. فهذا، مرة أخرى، شيء نرحب به كثيراً. ونتوقع آفاقاً رحبة للجنة من هذا النوع تستفيد من لجنة كامبراً ولجنة طوكيو وما أُنجز مؤخراً من أعمال أخرى، ومنها طبعاً لجنة بليكس والعمل المنجز تحت إشراف الأمين العام لمعالجة هذا البند البالغ الأهمية من منظوري عدم الانتشار ونزع السلاح النووي على حد سواء.

وكما قلنا نحن وزملاء آخرون في اللجان التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، ثمّة بالتأكيد حاجة ملحة، ونحن نتقل إلى المرحلة التمهيدية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠، لوضع نهج موحد لتلك المرحلة؛ وأظن أنه من الواضح جداً، وسيتضح للجميع، أن ما يلزم أيضاً هو الريادة الرفيعة المستوى على الصعيد الإقليمي. ونرحب كثيراً، كما قلت، بإعلان أستراليا واليابان، الذي سيقطع بنا بلا شك شوطاً آخر ليس فقط في توفير فكر جديد وإنما كذلك في إيجاد تلك الريادة عبر الإقليمية. ونود أن نشكر زميلتنا الأسترالية على إشارتها إلى أن السسيناتور إفتر، الذي يملك مؤهلات قوية جداً في هذا المجال، كما في مجالات أخرى عديدة، سيجري، والعملية جارية، مشاورات واسعة.

وختاماً، ومن باب الترحيب بالإعلانات، أود أن أرحب بإعلان زميلنا الموقر من فرنسا بخصوص تدابير الشفافية وبناء الثقة التي تعتمدها حكومة بلده اتخذها وبالذعوة الصادرة إلى الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح للمشاركة في ذلك. وأرى مرة أخرى أن أحد المواضيع الواضحة التي برزت في المؤتمرات التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار وفي المناقشات غير الرسمية التي أجريناها هنا في مؤتمر نزع السلاح على حد سواء، على سبيل المثال فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، يتمثل في أن تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تضطلع بدور محوري. مساهمتها في نزع السلاح النووي، وتشكل كلمة الممثل الموقر لفرنسا بخصوص الدعوة إلى الشفافية فيما يتعلق بتدمير المواد الانشطارية، كما قلت، بالطبع جزءاً مهماً من تلك العملية.

أشرك مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، شكراً جزيلاً على مقترحاتك التي لا نشك في أنها ستضع الأساس لمزيد من النقاش الجيد جداً في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير نيوزيلندا على كلمته وعلى عباراته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة.

ليس ثمة أي متكلمين آخرين على القائمة. فهل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة الآن؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

وبهذا ينتهي عملنا لهذا اليوم. وسيلتئم المؤتمر غداً، الأربعاء، ٢٥ حزيران/يونيه، في جلسة عامة للاستماع إلى كلمة يلقيها السيد خفيير سولانا، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الموحدة للاتحاد الأوروبي والأمين العام لمجلسه. وستُعقد الجلسة في تمام الساعة العاشرة من صباح الغد في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥

— — — — —